AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة والثلاثون
نواكشوط، موريتانيا، 25 – 29 يونيو 2018

الأصل : إنجليزي

EX.CL/1078(XXXIII) a

التقرير الثاني عشر للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ الاعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا

قائمة بالتسميات الموجزة والمختصرات

AU	الاتحاد الأفريقي
ARV	مضادات الفيروسات الرجعية
ART	العلاج المضاد للفيروسات العكوسة
AU	الاتحاد الأفريقي
CCSR	خلية للتنسيق والرصد واعادة الدمج
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRC	*اتفاقية حقوق الطفل*
CSO	منظمة المجتمع المدني
FGM	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
GBV	العنف القائم على أساس نوع الجنس
GEWE	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
MONUSCO	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
NSP	*الخطة الإستراتيجية الوطنية*
NPHI	المعهد الوطني للصحة العامة
NAP	خطة العمل الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
PMTCT	منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل
PLHIV	الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
PSAEF	الخطة الاستراتيجية لتسريع تعليم الفتيات
RDRC	لجنة التسريح وإعادة الإدماج في رواندا
STI	الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي
STC	اللجنة الفنية المتخصصة
TB	السل
TVET	التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
VIH/AIDS	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
WEF	صندوق مشروعات المرأة
WPS	*المرأة والسلام والأمن*

التقرير التجميعي الثاني عشر للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ الاعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا

مقدمة

1. هذا هو التقرير الثاني عشر للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ الاعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. ويقدم هذا التقرير عملا بالالتزام في المادة 12 من الاعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا والذي يتطلب من الدول الأعضاء تقديم تقارير سنوية وتقديم تحديثات منتظمة خلال دوراتها العادية حول التقدم في تعميم مراعاة منظور نوع الجنس ودعم ومناصرة جميع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كل من المستويين الوطني والإقليمي.

2. وفي عام 2017، قدمت 11 دولة عضو تقاريرها. وهي: الجزائر، وساحل العاج، وإثيوبيا، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، ورواندا، والسنغال، وسيشل، وتونس، وزامبيا

3. قدمت كل من بوروندي والكاميرون وتشاد ومدغشقر ومالي وجنوب السودان والسودان وسوازيلاند والجمهورية الصحراوية وتوغو تقاريرها لعام 2017 بعد الموعد النهائي المحدد. لم يتم النظر في التقارير المذكورة أعلاه.

4. ويحتوي هذا التقرير على الأطر الإدارية والقانونية وكذلك السياسات والبرامج التي اتخذتها الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها حول تنفيذ مختلف مواد الاعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا في عام 2017.

5. يأتي هذا تقرير بمثابة تقرير تجميعي تحليلي موجز

6. **وبقدر الممكن، تم دمج المؤشرات الكمية فقط لعام 2017 في هذا التقرير.**

تقرير تجميعي تحليلي موجز

المادة 1: فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة

7. قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء الجزائر وتونس افادة في تقاريرها بشأن المادة 1.

8. يعتبر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة للإناث في مختلف الدول الأعضاء التي قدمت مؤشرات كمية للعام 2017 أعلى من معدل الانتشار بين الذكور باستثناء سيشل حيث تم تسجيل 112 حالة جديدة في عام 2017 من بينها 86 للذكور و 25 للإناث. وعلى الجانب الإيجابي، ففي غالبية الدول الأعضاء، تحصل النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية على معدل وصول إلى خدمات مضادات الفيروسات الرجعية أعلى من الرجال. وفي إثيوبيا، كانت نسبة وصول

الإناث إلى خدمات مضادات للفيروسات الرجعية في عام 2017 مقارنة بوصول الذكور إلى مضادات الفيروسات الرجعية هي 25:14. وفي السنغال، فإن 71 % من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذين لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات مضادات الفيروسات الرجعية، من السناء

9. كما تظهر التقارير أن الدول الأعضاء نفذت القوانين التي تراعي اعتبارات نوع الجنس لتوفير حماية وخدمات إضافية للنساء والفتيات والنساء الحوامل. وفي موريشيوس، تحصل النساء الحوامل على مضادات الفيروسات الرجعية في المؤسسات الصحية العامة وفي العيادات الخاصة وفي داخل السجون، كما يتم توفير فحوص عنق الرحم للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في ناميبيا. وفي رواندا، 83٪ من النساء لديهن معرفة بأساليب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وفي السنغال، تُقدَّم حملات التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وكذلك الفحوصات المجانية لعنق الرحم للفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاما، وفي ساحل العاج، يوفر القانون حماية خاصة للنساء والفتيات الصغيرات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

10. وهناك اتجاه آخر يتمثل في وضع قوانين توفر الحماية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ضد الوصمة والتمييز في جميع مجالات حياتهم، وتحديدا في سوق العمل. أبلغت موريتانيا ورواندا، على وجه الخصوص، عن وجود قوانين تقضي بمعاقبة أي شخص مذنب بالتمييز ضد أشخاص مصابين حقيقة أو يفترض أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

11. ومازال منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل يشكل عنصرا هاما في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز واحتوائه في جميع الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها. وعلى سبيل المثال، تقدم موريشيوس خدمات مضادات الفيروسات الرجعية لجميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ويبلغ معدل تغطية النساء اللائي يصلن إلى خدمات منع انتقال الاصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل في زامبيا 86٪.

12. وتتمثل أكثر التحديات المتكررة التي تواجهها الدول الأعضاء في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في: الموارد المحدودة للمؤسسات الحكومية وللسكان المستهدفين، والأعراف والقيم الثقافية التقييدية، والوصم الاجتماعي.

13. **وفيما يتعلق بالأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة،** لا توجد سوى ساحل العاج ورواندا وزامبيا التي قدمت معلومات. وفي زامبيا، يعد معدل انتشار السل أعلى بين الذكور مقارنة بالإناث. ومن المثير للقلق أن زامبيا شهدت المشكلة الناشئة المتمثلة في السل المقاوم للأدوية المتعددة عند 1.1٪ بين الحالات الجديدة و18٪ في الحالات التي سبق علاجها. وتنتشر الملاريا في زامبيا وتمثل 40٪ من جميع الزيارات إلى المرافق الصحية. وفي ساحل العاج، حصل 78.3 في المائة من الأطفال على لقاح السل "لقاح عُصيات كاليميت جيران"، وينام نسبة 53.4 في المائة من النساء الحوامل تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات. وفي رواندا، يتلقى 90٪ من مرضى السل/فيروس نقص المناعة البشرية مضادات الفيروسات الرجعية في نهاية علاج السل.

14. ولمكافحة **فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة على نحو أفضل،** أدرجت الدول الأعضاء عددا من الإجراءات المستقبلية المحتملة: اقترحت زامبيا مكافحة حالة ندرة الموارد البشرية نتيجة لاستنزاف العقول من خلال توفير مزيد من التدريب للموظفين المحليين،

واقترحت السنغال تهيئة بيئة مواتية وإنشاء آلية لرصد وتعقب حقوق الانسان بنظام تنبيه تديره منظمات كطريقة لتيسير الوصول إلى الخدمات الصحية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

المادة 2: مشاركة المرأة في عملية السلام

15. قدمت جميع الدول باستثناء موريشيوس إفادة في تقاريرها بشأن المادة 2

16. تضع ناميبيا وزامبيا وتونس حاليا، خطط عملها الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 باستثناء رواندا التي اعتمدت بالفعل خطة عملها الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 للفترة 2018- 2020.

17. وتتخذ معظم الدول تدابير لحماية المرأة في حالات الصراع أو لتشجيع مشاركتها في عمليات السلام. وفي الجزائر، يضمن الدستور المساواة في الحصول على العمل وموقع المسؤولية بما في ذلك عملية السلام والأمن. وفي ساحل العاج، تُدمج نماذج بشأن العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي في حالات الصراع، في التدريبات المقدمة للجيوش، في حين يحصل الذين يقومون بمهمة على تدريب مسبق بشأن العنف الجنسي. وأُدرجت مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لوائح الجيش الإثيوبي وتم تعزيز مشاركة المرأة في منع الصراعات من خلال استخدام دليل تدريبي يستجيب لمراعاة المنظور الجنساني وتوفير التدريب للروابط النسائية التي عززت مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. وأعدت موريتانيا 4 مشروعات رائدة بشأن منع الصراعات للدعوة وتعزيز الوعي بشأن مشاركة المرأة في إدارة الشؤون المجتمعية والدعوة وقيادة المرأة ودور المرأة في منع الصراعات. وفي رواندا، تضطلع النساء تقليديا بدور نشط للغاية في تعزيز السلام والوحدة والمصالحة. وتشرك زامبيا بنشاط المرأة في تطوير خطة عملها الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325.

18. وبالرغم من كل هذه الإجراءات الإيجابية، فإن المؤشرات الكمية، عند تقديمها، تكشف عن أن التمثيل النسبي للمرأة في القوات المسلحة لا يزال منخفضا للغاية: ففي ساحل العاج، تشكل المرأة 7٪ فقط من ضباط الجيش، بينما تشكل المرأة في السنغال 10٪ فقط من عمليات حفظ السلام. والاستثناء في رواندا حيث تمثل المرأة 44.3٪ من وسطاء المجتمعات المحلية وتمثل وصولا بنسبة 48٪ إلى مكاتب العدالة. ويسهمن بنشاط في توفير خدمات قانونية مجانية للمواطنين بما في ذلك ضحايا العنف القائم على نوع الجنس والاساءة للأطفال. بيد أن رواندا أقرت بوجود عدد قليل جدا من الفتيات والنساء في مفاوضات السلام.

19. وأبلغت الدول الأعضاء عن تحديات مثل عوائق عرفية وتقليدية وغياب بناء قدرات للنساء كعقبات أمام مشاركة المرأة بفعالية في عمليات حفظ السلام.

20. وفيما يتعلق بالإجراءات في المستقبل: اقترحت السنغال اشراك الشركاء الماليين لزيادة القدرات، وتعزيز قدرة المرأة في مجال نزع السلاح، والتسريح، واعادة الدمج، والعدالة الانتقالية. وتقترح زامبيا ادراج العنف القائم على نوع الجنس في المناهج الدراسية المتعلقة بالدفاع والأمن.

المادة 3: الجنود الأطفال والاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات

21. قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء موريشيوس والسنغال وتونس إفادة في تقاريرها بشأن المادة 3.

22. لا توجد بين الدول الأعضاء التي قدمت تقارير، أي أدلة على وجود جنود أطفال في اثيوبيا وناميبيا وسيشل وزامبيا وموريتانيا، إما بسبب عدم تعرضها لنزاع أو بسبب وجود قوانين صارمة تمنع الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما من الانضمام للقوات المسلحة. وبالرغم من القوانين الصارمة، لدى رواندا جندي طفل قادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولوضع حد لهذه الحالة، تضمن لجنة التسريح وإعادة الإدماج في رواندا بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية اعادة توطين للأطفال الذين تم سحبهم. ويتم إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال واعادة ادماجهم من خلال المنح الدراسية والدعم المالي الممنوح لعائلاتهم.

23. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء المذكورة أعلاه هي أيضا أطراف في الصكوك التي تحظر عمل الأطفال والاتجار بالأطفال. وصادقت موريتانيا على البروتوكول الإضافي (لاتفاقية حقوق الطفل) الذي يحظر دعارة الأطفال وبيعهم واستغلالهم في المواد الإباحية. ووضعت ناميبيا قوانين مختلفة تحظر الاستغلال الجنسي للأطفال والزواج القسري وغير ذلك. وسجلت رواندا 88 حالة من حالات الاتجار بالبشر في عام 2016/ 2017، وأنشأت آليات مختلفة لمنع الاتجار بالبشر وهي تحديدا حملات التوعية وأندية مناهضة العنف على أساس نوع الجنس في المدارس، والتزمت نفسها بإنهاء زواج الأطفال بحلول 2025.

24. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول في: عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والمعرفة المحدودة للسكان بشأن الاتجار بالبشر.

المادة 4: العنف ضد المرأة

25. قدمت جميع الدول الأعضاء الـ11 إفادة في التقارير بشأن المادة 4.

26. وفقا للمؤشرات الكمية التي تم الحصول عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مازالت حالات العنف القائم على نوع الجنس سائدة في العديد من الدول الأعضاء: ففي زامبيا، كان هناك 21504 حالات من العنف القائم على نوع الجنس في عام 2017 مقارنة مع 18540 حالة في عام 2016. وفي موريتانيا، كانت الأشكال الرئيسية للعنف هي (64.3 ٪) نفسية و(14.3 ٪) جنسية بمعدل انتشار أعلى في المناطق الحضرية (69 ٪) من المنطقة الريفية (66.90 ٪)

27. ولدى جميع الدول الأعضاء عدة لوائح تهدف إلى وضع حد لمختلف أشكال العنف ضد المرأة بما يتماشى مع الأطر الإقليمية والدولية مع ضمان مقاضاة الجناة، ودعم الضحايا وإعادة تأهيلهم بشكل فعال. وقدمت السنغال وتونس وموريشيوس وزامبيا والجزائر برامج لبناء قدرات للضباط القضائيين ووكالات انفاذ القانون التي تتعامل مع الضحايا والناجين. ففي سيشل، يتم تقديم التدريب للمسؤولين عن الاتجار بالبشر ويتم تقديم المساعدة للضحايا. ووسعت موريشيوس تعريفها للعنف المنزلي في النصوص القانونية لتشمل الملاحقة والتهديدات والاساءات الاقتصادية. ونفذت موريتانيا حملات توعية ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وممارسة الإطعام القسري بمساعدة الزعماء الدينيين. ويوجد في

زامبيا محكمتان قائمتان من محاكم المسار السريع تختصان بالعنف القائم على نوع الجنس، وهناك أربع محاكم أخرى قيد الإنشاء. وأعدت ناميبيا مؤخرا مشروع قانون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، سيعرض على البرلمان في الأشهر المقبلة. وأنشأت رواندا أُطرا مؤسسية مختلفة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس مثل الآليات المعنية بنوع الجنس المسؤولة عن ترجمة القوانين إلى أفعال. وعلى مستوى المجتمع المحلي، تساعد مبادرات مثل "مساء الأم" و "أصدقاء العائلة" على منع النزاعات الأسرية والعنف القائم على نوع الجنس والاساءة للأطفال. ومن يوليو 2016 إلى يونيو 2017، كان معدل الإدانة يبلغ 81.85٪ في حالات هتك عرض الأطفال، و 72.77٪ في حالات الاغتصاب و 95.74٪ في حالات المضايقات بين الزوجين. وعقدت إثيوبيا أكثر من 500 حوارا مجتمعيا في جميع أنحاء البلاد لايجاد الوعي بشأن الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، تم انشاء 325 مركزا للحوار، وتم تدريب ميسري الحوارات المجتمعية. وضمت الجزائر، كجزء من برنامج "الشريط الأبيض"، رجالا في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس عبر تنظيم حلقات عمل ونشر حملات توعية لتعبئة الرجال والمراهقين الذكور ضد أعمال العنف التي تستهدف المرأة.

28. كما أنشأت معظم الدول الأعضاء منصات تعيد تجميع مختلف الجهات الفاعلة (أخصائي علم النفس، وأخصائي علم اجتماع، وأطباء، ومحامون، واخصائيون اجتماعيون) لتقديم استجابة سريعة وشاملة لقضايا العنف القائم على نوع الجنس.

29. وتتمثل التحديات الرئيسية التي طرحتها الدول الأعضاء في: استمرار الأعراف الاجتماعية المتحيزة، ففي زامبيا على سبيل المثال تعد المواقف تجاه العنف الأسري أمر مثير للدهشة بشكل كبير حيث أجاب 41.1٪ من النساء مقارنة مع 23.5٪ من الرجال الذين تم سؤالهم خلال مسح عما إذا كان من المقبول ضرب امرأة اذا لم تمتثل لقواعد معينة محددة، بالقول نعم. وتشمل التحديات الأخرى الفجوات في انفاذ القانون بشكل فعال، والقدرات المحدودة، وعدم كفاية مخصصات الميزانية، وغياب أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني.

30. وهناك اجراءات محتملة في المستقبل اقترحتها دول أعضاء: تقترح السنغال من بين أمور أخرى التمكين الاقتصادي لضحايا العنف القائم على نوع الجنس وانشاء لجان مراقبة وانذار مجتمعية، وتقترح موريتانيا من بين أمور أخرى تعميم مراعاة منظور نوع الجنس في السياسات العامة القطاعية، وتقترح زامبيا اشراك الأطراف المعنية الرئيسية بما في ذلك وسائل الاعلام والقادة التقليديون، فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس.

31. وعززت الجزائر خطة العمل لمكافحة العنف الجنسي ضد المراهقين من خلال نشر نتائج دراسة أجريت على هذه الإشكالية، وتوزيع كتيبات إعلامية عن سن البلوغ في المراهقين وتنظيم حملات توعية حول العنف ضد النساء والمراهقين.

32. وفي السنغال، تم تدريب 52 موظفا قضائيا على رعاية الضحايا والناجين من العنف القائم على نوع الجنس. كما تقترح السنغال اقامة مراكز متكاملة لتقديم رعاية متكاملة وشاملة للضحايا

المادة 5: مبدأ التكافؤ بين الجنسين

33. قدمت جميع الدول الأعضاء الـ11 إفادة في التقارير بشأن المادة 5.

34. واتخذت حكومات جميع الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها، تدابير لزيادة مشاركة المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعمل ساحل العاج على انشاء مجلس وطني للمرأة وأنشأت بالفعل شبكة من القيادات النسائية في الأحزاب السياسية. وفي اثيوبيا، نفذت الحكومة فرصا تعليمية أعلى للنساء لتعزيز دور المرأة في صنع القرار. ونظمت ناميبيا مؤتمرات لبناء القدرات من أجل المرأة في مجال السياسات العامة لإيجاد توافق وتوفير زخم لمشاركة أكبر للمرأة في السياسات العامة. وينص الدستور في رواندا على حد أدنى لحصة للنساء تبلغ 30٪ في جميع المنظمات المعنية باتخاذ القرارات. وفي تونس يتم وضع اللمسات الأخيرة على جائزة مخصصة للمؤسسات الأكثر قدرة على دمج مبدأ المساواة بين الجنسين. وفي زامبيا، حدد الدستور المعدل إطارا ايجابيا جديدا لقاعدة مساواة تبلغ 50٪ إجمالا للمناصب بالانتخاب والتعيين.

35. وكان لكل هذه التدابير تأثيرات مختلفة على مشاركة وتمثيل المرأة في مختلف القطاعات في الدول الأعضاء، وعلى سبيل المثال في الجزائر، حيث ارتفعت النسبة المئوية للنساء المنتخبات في الجمعية الوطنية الشعبية من 6.2٪ في عام 2002 إلى 31.6٪ في عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الجزائر على التمكين الاقتصادي للمرأة، مما أدى إلى أن تمثل هؤلاء النساء نسبة 62.17 في المائة من المستفيدين من الائتمانات الصغيرة. ولدى الجزائر أيضا أربعة (4) أحزاب سياسية، قادتها من النساء. وأفادت موريشيوس بحدوث تحسن في بعض مؤشراتها، فعلى سبيل المثال، ارتفعت النسبة المئوية للنساء القاضيات من 66.7 في المائة إلى 70 في المائة، وارتفعت النسبة المئوية للنساء من كبار المديرين التنفيذيين من 37.5 في المائة إلى 50 في المائة. وفي موريتانيا، حدث انخفاض طفيف في النسبة المئوية للوزيرات في الحكومة من 33٪ في عام 2016 إلى 30٪ في عام 2017. أما أكثر الدول تقدما من حيث تمثيل المرأة في البرلمان فهي رواندا حيث تمثل النساء نسبة 64٪ من أعضاء البرلمان.

36. والتحديات الرئيسية التي أبلغت عنها الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين هي من بين أمور أخرى: استمرار الأعراف الاجتماعية الرجعية، والافتقار إلى الموارد، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء، وغياب أطر مؤسسية وقانونية لتمكين المرأة، والتطبيق المنخفض أو غير الكافي للنصوص القانونية الإقليمية أو الدولية، وغياب بيانات محددة وموثوق بها حول نوع الجنس مما يعيق وضع سياسات خاصة بالجنسين، وعدم رغبة النساء في المشاركة في السياسات العامة.

37. وفيما يتعلق بالإجراءات المقترحة في المستقبل، اقترحت موريتانيا من بين أمور أخرى ادراج متغير نوع الجنس في المشروعات، وتشجيع الأحزاب السياسية على إنشاء آلية تدعم تشجيع المرأة، وربط جميع التمويل بشرط أخذ متغير نوع الجنس في الاعتبار.

المادة 6: تعزيز وحماية حقوق المرأة

38. قدمت جميع الدول الأعضاء الـ11 إفادة في التقارير بشأن المادة 6

39. اعتمدت جميع الدول الأعضاء قوانين وطنية بشأن حقوق المرأة وصدقت كذلك على صكوك دولية واقليمية تتعلق بحقوق الإنسان وأدمجتها محليا، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

40. وأبلغت اثيوبيا وموريتانيا وموريشيوس ورواندا وتونس بشأن قوانين أو دساتير تنص على مبدأ المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، بذلت الجزائر الكثير من الجهود لمكافحة العنف القائم على

نوع الجنس والتمكين الاقتصادي للمرأة في القوة العاملة مع تركيز على المرأة الريفية. وأنشأت ساحل العاج وحدات قطاعية معنية بشؤون نوع الجنس، وتقوم وزارة العدل حاليا بمراجعة جميع المدونات القانونية لتحسين تعميم مراعاة نوع الجنس وتوفير حماية أقوى للمرأة. واتخذت إثيوبيا تدابير لتيسير وصول المرأة إلى العدالة من خلال توفير خدمات قانونية مجانية أو منخفضة التكلفة، وكذلك توفير برامج لمحو الأمية القانونية. وأنشأت موريشيوس محاكم معنية بتكافؤ الفرص لمعالجة حالات التمييز التي تُمارس على أساس نوع الجنس من بين قضايا أخرى. واعتمدت ناميبيا قانون المشتريات العامة الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017 والذي ينص على المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. وفي رواندا، توفر خطة العمل لحقوق الإنسان للفترة 2017- 2020 التي تم الموافقة عليها في عام 2017 مداخلات لزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، وخاصة على المستوى المحلي وفي القطاع الخاص. وأنشأت السنغال 21 وحدة معنية بشؤون نوع الجنس في جميع أنحاء الجهاز الحكومي ووضعت وثيقة موازنة تراعي اعتبارات نوع الجنس لتواكب قانون المالية القادم، كما قامت بترجمة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى ستة (6) لغات وطنية مقننة لتسهيل نشرها في جميع أنحاء البلاد. وأعدت زامبيا حملات توعية بشأن حقوق المرأة مستهدفة القادة التقليديين وأقامت مراكز متكاملة بقيادة القرية على أساس تجريبي.

41. وتتمثل التحديات الرئيسية التي واجهتها الدول الأعضاء فيما يلي: الأعراف الثقافية والاجتماعية المحافظة التي تميز ضد المرأة، والثغرات في تنفيذ القانون، وأمية عامة السكان والنساء، وخاصة في المناطق الريفية التي تعيق احقاق حقوقها، وعدم كفاية الترويج للقوانين الخاصة بنوع الجنس وضعف الأطر القضائية مع ارتفاع تكلفة الاجراءات القانونية.

42. وفيما يتعلق بالاجراءات المستقبلية المحتملة، تقترح موريتانيا اجراء متابعة محددة للمشروعات التي لها تأثير على النوع الاجتماعي بينما تقترح السنغال تعزيز ادماج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، محليا عبر حملات التوعية.

المادة 7: حقوق المرأة في الأرض والملكية والميراث

43. لم تقدم الجزائر وموريشيوس وتونس إفادة في التقارير بشأن المادة 7

44. لا توجد قيود قانونية في أدي من الدول الأعضاء تثبط من امتلاك المرأة العقارات. بل تراجع زامبيا حاليا الفصل 184 من قانون الأراضي لاقتراح تخصيص 50٪ من أراضٍ مسجلة بسندات ملكية للنساء تحديدا، بما في ذلك مناطق ريفية. وفي رواندا، تكفل القوانين، المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحصول على الأراضي وملكيتها واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع الأطفال الذكور والإناث أن يرثوا الممتلكات دون أي تمييز.

45. ونتيجة لهذه القوانين، تحظى النساء بوصول متزايد إلى الأراضي والممتلكات. ومع ذلك، فإن بعض الدول تحقق نتائج أفضل من غيرها: ففي إثيوبيا، تملك 60 في المائة من النساء الريفيات أراض، وأصبح عدد متزايد من النساء ملاك منازل بمفردهن أو مع أزواجهن في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وفي رواندا، فإن 24٪ من صكوك ملكية الأراضي تم تسجيلها لنساء فقط مقارنة مع 13٪ للرجال، في حين أن 62٪ مملوكة ملكية مشتركة لأزواج وفئات أخرى مثل الكنيسة 1٪. ومع ذلك، ففي ساحل العاج، تم منح 11.43% في المائة من شهادات حيازة الأراضي البالغ عددها 3857

التي تم تسليمها، إلى نساء. وفي السنغال، تملك النساء 28.8% فقط من الأراضي الزراعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

46. وأفادت موريتانيا بأن مزيدا من النساء أكثر من الرجال، استفدن من خطط الإسكان، وهي مشروعات للتحديث الحضري بدأتها في السنوات الماضية، ولكن لم يتم توفير مؤشرات كمية ملموسة.

47. والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء من بين أمور أخرى، هي: الأعراف الثقافية والاجتماعية الأبوية والرجعية التي تحول دون وصول المرأة إلى الأراضي وتملكها، وعدم الملاءمة بين الإطار القضائي والممارسات العرفية والأمية القانونية للنساء، والضغوط القوية المرتبطة بالملكية.

48. ومن حيث الإجراءات المستقبلية، اقترحت الدول الأعضاء من بين أمور أخرى: مرافقة النساء في انشاء التعاونيات الاسكانية للوصول إلى الأراضي، ونشر النصوص القانونية التي ترسي المساواة بين الرجال والنساء.

المادة 8: تعليم الفتيات ومحو أمية المرأة

49. قدمت جميع الدول الأعضاء باستثناء تونس إفادة في التقارير بشأن المادة 8.

50. وضعت جميع الدول الأعضاء قوانين تكفل المساواة في وصول الفتيات والنساء في مجال التعليم. وفي الواقع، أكدت معظم الدول الأعضاء امكانية الوصول المجاني والشامل إلى التعليم لجميع مواطنيها حتى عمر معين يتراوح بين 14 و 16 عاما.

51. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الجزائر استراتيجية وطنية بشأن محو الأمية، وبالرغم من عدم وجود بيانات حديثة، ففي الفترة من 2007 إلى 2011 حصل نحو 1.2 مليون جزائري على التعليم أو برامج محو الأمية بينهم 80٪ من النساء. وفي ساحل العاج، أطلقت خطة استراتيجية للتعجيل بتعليم الفتيات في الفترة 2016- 2018 "تحدي التعليم الإلزامي" مما جعل الفتيات محور الاهتمام. كما يجري إنشاء أندية أمهات الطلاب. وهناك تدابير أخرى مثل المقاصف في المدارس، ومنح مقدمة للفتيات على وجه التحديد، وبرنامج التخفيف السريع للحمل في المدارس يهدف لزيادة عدد الفتيات ولاسيما اللائي يعشن في المناطق الريفية ويذهبن للمدارس.

52. واتخذت اثيوبيا تدابير معينة لتسهيل وصول الفتيات إلى النظام التعليمي من خلال توفير المدارس المتنقلة والمدارس شبه الداخلية. كما أنشأت الحكومة برامج تمكن النساء التي يمكنها الحضور للمدارس، من حضور برامج وظيفية متكاملة لتعليم الكبار. ونتيجة لذلك، بلغت تغطية المشاركة التعليمية للمرأة 45.7 في المائة.

53. وفي موريتانيا، اعتمدت الحكومة عددا من الإجراءات للحد من الفجوة بين الفتيان والفتيات وبين الفتيات في المناطق الحضرية والمناطق الريفية، لتوسيع شبكة المدارس في المناطق الريفية، ولزيادة عدد الموظفين في المدارس، وفتح برامج المقاصف، وتوفير ساعات مدرسية مرنة، وزيادة معدل بقاء الطالبات المعاقات أو الطالبات الحوامل.

54. وفي موريشيوس، تم وضع برامج لتوفير الفرص والوصول المتكافئة للفتيات من الأسرة الفقيرة للالتحاق بالنظام التعليمي مع النقل المجاني لجميع الطلاب، وتوفير فرص متساوية للبنين والبنات.

وإضافة إلى ذلك، يجري التركيز بشكل أكبر على التحاق الفتيات بقطاع التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني.

55. وفي رواندا، يتم التركيز بشكل خاص على تعليم الفتيات في العلوم والتكنولوجيا حيث تم انشاء مدارس متميزة للفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال الكمبيوتر المحمول لكل طفل لدعم العلوم والتكنولوجيا لكل من الأولاد والبنات. وتشمل المبادرات الأخرى مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان في المدارس، وادخال غرف الفتيات في المدارس لتيسير تهيئة بيئة تعليمية صحية ومواتية للفتيات، وبناء نزل للفتيات في الجامعات.

56. وفي السنغال، وضعت الحكومة برنامجا خاصا بتكلفة ملياري فرنك أفريقي مخصص لتعليم الفتيات.

57. وتتمثل التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يلي: انخفاض التحاق الفتيات بالتعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني المرتبط بوجود "جدار زجاجي" في اختيارات الشخص للفتيات والفتيان، وانخفاض الموارد المالية والبشرية، وحالات الحمل بين المراهقات، والبنية التحتية التي لا تستجيب للفتيات المراهقات والأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تمنع الفتيات من الوصول الى النظام التعليمي. وشددت سيشل وموريشيوس على وجه التحديد على أوجه التفاوت في التحصيل العلمي والنتائج بين الفتيان والفتيات لصالح الفتيات

58. وتتمثل بعض الإجراءات المستقبلية المقترحة من الدول الأعضاء في: انشاء مدارس صديقة للفتيات وادماج منظور نوع الجنس في النظام التعليمي.

المادة 9: بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة

59. من بين 11 دولة عضو قدمت تقاريرها، لم تصادق اثيوبيا وتونس بعد، على بروتوكول مابوتو.

كلمات ختامية

60. يسجل التقرير التجميعي الثاني عشر للدول الأعضاء في الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء في مختلف القطاعات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشير التقارير إلى حدوث زيادة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بين النساء في غالبية الدول، لكن انتشار انتقال العدوى من الأم إلى الطفل انخفض بشكل كبير أيضا مع توسع المراكز الصحية التي تقدم مضادات الفيروسات الرجعية إلى العديد من المناطق الريفية وبصفة عامة تمثل النساء غالبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على مضادات الفيروسات الرجعية.

61. وتتخذ الدول الأعضاء التي لديها أطفال جنود تدابير لضمان ادماجهم في المجتمع، وتلك التي لم تشهد حالات صراع اتخذت تدابير فعالة لمعالجة قضايا مثل الزواج المبكر وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للأناث، والاستغلال الجنسي، والاتجار من بين أمور أخرى. ومع ذلك، لا تزال هذه الممارسات قائمة، وينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجتها.

62. كما يتم وضع العديد من القوانين تتعلق بحقوق المرأة بما يتماشى مع الصكوك الإقليمية والدولية. ويتم تمكين المرأة في كل مكان وهناك التزام حقيقي بين الدول الأعضاء لوضع حد للممارسات التي تقوض حقوق المرأة، ومع ذلك، مازال هناك الكثير من المجالات التي يتعين تحسينها. وينبغي اضفاء الطابع المؤسسي بشكل أكبر على الحق في الأرض والملكية والميراث، ويجب تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ويجب اتخاذ موقف أكثر حزما ضد الأعراف الثقافية والاجتماعية الأبوية والرجعية التي تمنع النساء من الوصول إلى حقوقهن والتمتع بها.

63. وتود مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تهنئ ست (6) دول أعضاء هي تحديدا ساحل العاج واثيوبيا وموريتانيا وموريشيوس والسنغال وزامبيا التي استخدمت نموذج الابلاغ الذي تم تبنيه خلال اللجنة الفنية المتخصصة الثانية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي انعقدت في ديسمبر 2017 والتي يسرت بشكل كبير من تحليل البيانات التي تم تلقيها. ويتم تشجيع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بالمثل.

64. وتم ملاحظة أيضا الارهاق بسبب تقديم التقارير مع انخفاض عدد التقارير المقدمة من 28 في عام 2016 الى 11 في عام 2017. وتشجع الدول الأعضاء على تقديم تقاريرها في غضون المواعيد النهائية لتزويد المفوضية بالوقت الكافي لاعدادها للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقديمها إلى قمم الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركز البيانات الكمية المقدمة على الفترة المشمولة بالتقرير لتكون قادرة على اجراء تحليل فعال يُمكن من قياس التقدم أو العوائق.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة والثلاثون
نواكشوط، موريتانيا، 25 – 29 يونيو 2018

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1078 (XXXIII) b

التقرير الثالث عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين

قائمة المختصرات

ACERWC	اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته
ACHPR	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
AFCHPR	المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
AHRM	مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية
AGA	المنظومة الأفريقية للحكم
AIDs	متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسبة
APSA	المنظومة الأفريقية للسلم والأمن
ART	العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات المرتدة
ALPC	المركز الأفريقي لسياسة الأرض
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقى
AUCIL	لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
AWD	عقد المرأة الأفريقية
CARMMA	حملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا
COMESA	السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي
CSW	اللجنة المعنية بمكانة المرأة
DD	العائد الديموغرافي
DPA	إدارة الشؤون السياسية
DREA	إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة
DRC	جهمورية الكونغو الديموقراطية
DSA	إدارة الشؤون الاجتماعية
FAW	صندوق المرأة الأفريقية
FGM	بتر الأعضاء التناسلية للمرأة
GBV	العنف القائم على نوع الجنس
HRST	إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا
GEWE	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
HRST	إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا
IWD	اليوم الدولي للمرأة
MS	الدول الأعضاء
MTCT	انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل
NEPAD	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
OAFLA	منظمة السيدات الأفريقيات الأوليات ضد فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
OSE	مكتب المبعوث الخاص
OSE/WPS	مكتب المبعوث الخاص للمرأة والسلم والأمن

PAP	البرلمان الأفريقي
PAWD	يوم المرأة الأفريقية
PLWHAs	الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
PSD	إدارة السلم والأمن
PRC	لجنة الممثلين الدائمين
RECs	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
SDGEA	الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين فى أفريقيا
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
STEM	العلم، والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
TEVT	التدريب والتعليم الفني والمهني
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UN Women	مكتب شؤون المرأة للأمم المتحدة
UNSCR	قرارمجلس الأمن للأمم المتحدة
WGDD	مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية
WPSI	معهد المرأة والسلم والأمن

التقرير الثالث عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين

الملخص التنفيذى:

1- يقدم التقرير الثالث عشر لرئيس مفوضية الإتحاد الإفريقى عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين وفقا للمادة 13 التي تقضي بتقديم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريرا سنويا عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الجنساني على المستويين الوطني والاقليمي.

2- يتضمن التقرير أنشطة إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقى ومجموعة اقتصادية إقليمية واحدة هي السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي فى تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ذات الصلة بالإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين فى أفريقيا.

3- في تعزيز عملية تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا، تسترشد مفوضية الاتحاد الافريقي بالإطار القانوني والمعياري حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا سيما المادة 4 (ل) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقي، البروتوكول المرفق بالميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة فى إفريقيا (بروتوكول مابوتو) وسياسة مسائل الجنسين للإتحاد الأفريقى وصندوق المرأة الإفريقية وعقد المرأة الإفريقية 2010-2020

4- فيما يلي بعض المسائل الرئيسية الواردة في تقرير 2017:

5- منذ مباشرته مهام الرئاسة في مارس 2017، قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سعادة السيد موسى فكي محمد بتبني سياسات التوازن بين الجنسين والقيادة من خلال الدعوة إلى احترام حقوق المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين فى القارة . ونذكر من ذلك عددا بسيطا من الأنشطة الرئيسية التى تشمل القيام ببعثات الدعوة والتضامن إلى البلدان المتضررة بالنزاعات واللقاء بوزراء هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتعيين ديوان يتساوى فيه تمثيل الجنسين وتقديم جوائز الأداء الجنساني خلال القمة السادسة والعشرين واستضافة الحوار الرفيع المستوى حول إنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا وتوفير التوجيه حول قرار الإصلاح المؤسسي للإتحاد الإفريقى بشأن حصص المرأة في مؤسسات وأجهزة المنظمة .

6- تحت قيادة الرئيس، واصلت مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية تعزيز عملها بتقوية القدرة المؤسسية للإتحاد الإفريقى على تنفيذ إلتزاماتها . من بين ذلك، قامت المديرية بإطلاق استراتيجية الجنسين للمنظمة وتقييم سياسة الجنسين لعام 209 التي تقوم على المشاورات الواسعة والمراجعة للوثيقة. من شأن هذه العملية أن تؤدي إلى وضع خارطة طريق للتفعيل القوي للتطلع 6 لأجندة 2063. لقد تم تقديم هذا المشروع وصدقت عليه الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ديسمبر 2017. كما قامت المديرية أيضا باطلاق تقرير تحت عنوان " وضع حقوق المرأة في إفريقيا " خلال اليوم الدولى للمرأة الذي تم فيه إجراء المشاورات للتعجيل بالتصديق على بروتوكول مابوتو. في مناسبة يوم المرأة الإفريقية، زارت المديرية جمهورية غينيا للاحتفال بيوم المرأة تحت قيادة فخامة الرئيس ألفا كوندي رئيس الإتحاد ترجما على روح حاجة جان مارتين سيسي والخطوات التى تمت نحو تحويل منظمة المرأة الأفريقية إلى وكالة متخصصة. عملت المديرية أيضا على نحو وثيق مع المقررة الخاصة للإتحاد الإفريقى بشأن حقوق المرأة لإطلاق الخطوط التوجهية حول إنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا.

7- قام رئيس مفوضية الإتحاد الافريقى بإيفاد المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقى بشأن المرأة والسلم والأمن السيدة بنت جوب للانضمام إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمينة ج. محمد في بعثة تضامن رفيعة المستوى إلى جمهورية نيجريا الاتحادية وجمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة 19-27 يوليو 2017.

8- تحت عنوان "تنشيط مشاركة المرأة وقيادتها في عملية السلم والأمن والتنمية" "وبعثة التضامن الرفيعة المستوى التى تم القيام بها في إطار خطة العمل لمبادرة " شبكة القائدات الأفريقيات"، قامت مفوضية الإتحاد الإفريقى بإطلاق المبادرة بالمشاركة مع مكتب المرأة للأمم المتحدة والبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة خلال " المنتدى الرفيع المستوى للقائدات الأفريقيات من أجل تحول أفريقيا من 31 مايو إلى 2 يونيو 2017 في نيويورك. تسعى المبادرة إلى توفير حيز للنساء الأفريقيات لتبادل الخبرات القيادية والدروس المستفادة في مختلف المجالات بالإضافة إلى إنشاء صندوق يركز على تسريع نمو المؤسسات التي تقودها النساء الأفريقيات.

9- ضم الوفد الرفيع المستوى وكيل الأمين العام ومدير إدارة المرأة للأمم المتحدة السيدة بومزيلى ملامبوأنغوكا ووكيل الأمين العام والممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي خلال النزاعات السيدة برامي باتين وكان أول وفد رفيع المستوى من نوعه مكون من النساء اللاتي يتقلدن مناصب القيادة.

10- كانت الأهداف الرئيسية لبعثة الإتحاد الأفريقى تتمثل في إثارة مسائل خاصة تتعلق "بأجندة 2063 لإفريقيا" "والمنظومة الإفريقية للسلم والأمن" وتتضمن كلتاهما مسائل تتعلق بالمرأة والسلم والأمن والحكم.

11- في 2017، قامت مفوضية الإتحاد الإفريقى ومديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية بتنظيم منابر سياسة مختلفة لأصحاب المصلحة المتعددين منها الاجتماع التاسع قبل القمة حول مسائل الجنسين في يناير 2017، واجتماع الفريق الرفيع المستوى للإتحاد الإفريقى حول مسائل الجنسين وتمكين المرأة المنعقد يومي 29-30 يونيو 2017 والاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للمرأة ومسائل الجنسين والتنمية.

12- شاركت مفوضية الإتحاد الإفريقي ومديرية المرأة ومسائل الجنسين أيضا فى الدورة الحادية والستين للجنة المعنية بمكانة المرأة المنعقدة فى مارس 2017 في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك والتي استخدمت لتقديم الموقف الموحد للإتحاد الإفريقى من مسائل الجنسين والمرأة والتنمية إلى هذا المنبر العالمي.

أولا: مقدمة:

13- يقدم هذا التقرير السنوي الثالث عشر وفقا للمادة 13 من الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا وفقا المادة 13 التى تقضي بتقديم رئيس المفوضية الاتحاد الأفريقي بتقرير سنويا عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الجنساني على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

ثانيا: نظرة عامة عن التقدم الذي أحرزته مفوضية الإتحاد الإفريقى في تنفيذ مواد الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين فى أفريقيا:

14- تم جمع هذا التقرير الثالث عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى بموجب تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز فى تنفيذ الاعلان تحت الالتزامات الواردة فيه. وعليه، يقدم هذا التقرير إلى مؤتمر الإتحاد الأفريقي. فضلا عن ذلك، يتضمن التقرير مختلف المبارات التى اتخذتها المفوضية فى تعزيز مسائل الجنسين في أفريقيا كما هو موضح أدناه .

التقدم في تنفيذ المادة 1 : المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة

15- نظمت مفوضية الإتحاد الأفريقى اجتماعا للشركاء الإقليميين والقاريين في نوفمبر 2017 لمناقشة الأولويات المشتركة دعما للبلدان في القضاء على الإيدز والسل والملاريا بحلول 2030.

16- يقوم منبر الشراكة الإفريقية والتنسيق بشأن الإيدز والسل والملاريا الذي أنشئ في 2016 بتنسيق جهود اللاعبين الإقليميين والقاريين دعما للبلدان فى تنفيذ الإطار الحفاز لإنهاء الإيدز والسل وللقضاء على الملاريا فى أفريقيا بحلول 2030. خلال 2017، أعد المنبر خطة عمل إلى جانب تحديد الأولويات الرئيسية للدعوة وتعبئة الموارد ولتوفير الفرص لعمل المشترك والدعوة إلى مواصلة الالتزام السياسى وقيام مختلف أصحاب المصلحة بتنسيق الجهود على المستوى الإقليمى.

17- قام المؤتمر العادي الثلاثون للإتحاد الإفريقي بحملة أفريقية لإنهاء الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال والابقاء على حياة الأمهات. سيتم تنسيق الحملة بالاشتراك مع منظمة السيدات الافريقيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتدل هذه المبادرة على التزام الاتحاد الأفريقى بمضاعفة الجهود فى تحقيق الوصول المتساوي للجميع إلى الصحة ووضع الأطفال والنساء في صميم المبادرات السياسة وكذلك توفير خدمات الصحة الجيدة والميسورة.

18- في نوفمبر 2017، شارك رئيس المفوضية فى الاحتفال القاري بحملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا في أكرا، غانا، من خلال رسالة بالفيديو دعا فيها إلى حماية الحقوق الإنجابية للمرأة وإلى الوصول إلى خدمات صحية متينة.

التقدم في تنفيذ المادة 2: السلم والأمن:

19- خلال الفترة قيد البحث، قام رئيس الاتحاد الأفريقى بزيارات تضامن مختلفة إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات بما في ذلك الصومال وجنوب السودان لتسليط الضوء على محنة النازحات واللاجئات اللاتى يشكل معظمهن ضحايا العنف القائم على نوع الجنس واللاتى يتعرضن للتهميش الاجتماعي والاقتصادي. أبرز الرئيس خلال عدة محافل معاناة النساء ودعا إلى وضع آليات فعالة تضمن إدماجا أكثر جدوى للنساء في عمليات بناء السلام في القارة.

20- بالنسبة للمرأة والسلم والأمن، ركز مكتب المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي على أنشطة هذا المكتب في ثلاثة مسارات رئيسية في عام 2017 كما يلي:

- سد الفجوة بين السياسة والتنفيذ
- تقوية وكالة وقيادة المرأة في عملية السلام
- إقامة الشراكة مع مراكز التميز الخاصة بالمرأة والسلم والأمن

21- تحت المسار الأول، ركز المكتب على استكمال الإطار القاري للنتائج حول الرصد والإبلاغ عن تنفيذ أجندة المرأة والسلام في أفريقيا وقدم مشروع الإطار للاستعراض من قبل فريق للخبراء حول مسائل المرأة والسلم والأمن ومن قبل الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) المكونة من أكبر عدد من البلدان التى قامت بوضع خطط عمل حول قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1235، الأساس الصلب للمرأة والسلم والأمن. مهدت هذه الاستعراضات الطرق للإطار.

22- قام مكتب المبعوثة الخاصة بتنظيم دورة تدريب سنوية مفتوحة للاحتفال بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325. وتركزت دورة 2017 على دور المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف.

23- بالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد المبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلم والأمن السيدة بنت جوب لتنصم إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمينة ج. محمد " فى بعثة تضامن رفيعة المستوى للأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقى " إلى كل من جمهورية اتحاد نيجيريا الاتحادية وجمهورية الكونغو الديمقراطية من 19-27 يوليو 2017.

24- تم القيام ببعثة التضامن الرفيعة المستوى تحت عنوان "تحفيز مشاركة وقيادة المرأة في عمليات السلم والأمن والتنمية " فى إطار خطط عمل مبادرة " القائدات أفريقيات ". وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع مكتب المرأة للأمم المتحدة والبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة خلال " المنبر الرفيع المستوى للقائدات من اجل تحول أفريقيا بالزيارة إلى نيويورك من 31 مايو إلى 2 يونيو 2017.

25- ضم الوفد الرفيع المستوى وكيلة الأمين العام ومديرة مكتب المرأة للأمم المتحدة السيدة بومزيلى ملامبوأنغوكا ووكيلة الأمين العام والممثلة الخاصة للعنف الجنسي خلال النزاعات السيدة براميلا باتين كأول وفد رفيع المستوى مكوّن من النساء اللاتي يتقلدن مناصب القيادة.

26- كانت الأهداف الرئيسية لبعثة الإتحاد الأفريقى تتمثل في إثارة مسائل خاصة تتعلق "بأجندة 2063 لإفريقيا " "والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن" وتتضمن كلتاهما مسائل تتعلق بالمرأة والسلم والأمن والحكم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة على مستوى القارة الأفريقية.

27- فى إطار مبادرة إنشاء شبكة لمراكز التميز المعنية بالمرأة والسلم والأمن فى أفريقيا، ومع تعاون مكتب المبعوثة الخاصة والمركز الأفريقي لمسائل الجنسين والسلام والتنمية كبرنامج لبناء قدرة القائمين بحفظ السلام وقوات الأمن عامة على منع العنف الجنسى والقائم على نوع الجنس. فى عام 2017، نظمت دورات تدريبية لقوات الأمن فى السنغال.

التقدم في تنفيذ المادة 4: العنف القائم على نوع الجنس:

28- خلال الفترة قيد البحث، استضاف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مأدبة عشاء رفيع المستوى في 4 ديسمبر 2017 للاحتفال بمضي 16 يوما على حملة مكافحة العنف القائم على نوع الجنس تحت عنوان " لا نترك أحدا وراء الركب فى إنهاء العنف ضد المرأة " . إن هذه المبادرة التى تقودها مديرية المرأة

ومسائل الجنسيين والتنمية تركز على رفع مستوى الوعي ضد النساء والفتيات وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات والتنمية الوطنية وكذلك على تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقى على وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات التى تكافح العنف القائم على نوع الجنس وتدعم جهود الشبكات والمؤسسات العامة والخاصة التى تسعى إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

29- قام رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي بعدة زيارات تضامن إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات بما في ذلك كل من الصومال وجنوب السودان لتسليط الضوء على محنة النازحات واللاجئات اللاتي يتعرض معظمهن للعنف القائم على نوع الجنس وللتهميش الاجتماعي والاقتصادي.

30- من بين الأنشطة الأخرى التى قامت بها اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته، اعتماد التعليق العام الشامل حول انهاء زواج الأطفال. وقد اعتمدت هذه الوثيقة كل من اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتتناول الاجراءات التشريعية والمؤسسية وغيرها.

31- قامت اللجنة من خلال المقرر الخاص لإنهاء زواج الأطفال، برصد التقدم المحرز فيما يخص حملة الاتحاد الأفريقى لانهاء زواج الأطفال وقامت المبعوثة الخاصة التى هي عضو فى اللجنة بعدة زيارات فى 2017 وكان معظمها يتعلق بالرصد والتقييم بما في ذلك زيارة التقييم والرصد إلى مالى.

32- ودعمت المديرية إطلاق المبادئ التوجيهية بشأن "إنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا" والتي وضعها المقرر الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بحقوق المرأة.

33- من خلال مكتب الأخلاقيات للاتحاد الأفريقى الذي أسس مؤخرا، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتهيئة بيئة تمكينية للمرأة على أساس قيم المنظمة في 2017 وقام مكتب الأخلاقيات بإعداد مشروع عدة سياسات رئيسية بما في ذلك السياسة الخاصة بالمضايقة والتي ستشكل جزءا من مجموعة أدوات مسائل الجنسين.

التقدم في تنفيذ المادة 5: التوازن بين الجنسين فى أجهزة الاتحاد الافريقي والدول الأعضاء

34- تتوقع أجهزة الاتحاد الافريقي والدول الاعضاء أن يكون تنفيذ مبادئ التوازن بين الجنسين على جميع المستويات ويبين الملخص أدناه مكانة هذا المبدأ بين أجهزة الاتحاد الأفريقي.

35- كجزء من الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، نظممت مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية مشاورات واسعة لجمع المعلومات من أصحاب المصلحة حول صياغة مشروع مقرر بشأن حصة المرأة فى تحقيق التوازن التام بين الجنسين فى المنظمة بحلول 2025.

36- وكما ورد في التقرير السابق الذى صدر في 2016، كان التمثيل العام للجنسين في مفوضية الاتحاد الافريقية في صالح الرجال بنسبة 65% للرجال و35% للنساء ويبرز التوازن بين الجنسين فقط على مستوى المسئولين المنتخبين في مفوضية الاتحاد الافريقي. أمّا على مستوى الموظفين المهنيين (م1 – مد 2)، فإن التمثيل غير متناسب ويمثل نسبة كبيرة جدا لصالح الرجال.

37- لا يختلف الاتجاه في أجهزة الاتحاد الأخرى عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويهيمن الرجال أساسا على أجهزة صنع القرار الرئيسية في الاتحاد مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين.

38- تعد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الافريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته الجهازين اللذين يقومان بعمل جيد من حيث تمثيل المرأة. بالنسبة للجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته (63 / 63% للنساء) وبالنسبة للجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب (54 / 54%).

39- وعليه، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة بما في ذلك في تنفيذ مقرر الاتحاد الأفريقي بشأن الحصص لضمان تمثيل المرأة على كافة المستويات. ومع إصلاح الاتحاد الأفريقي، ستقوم مفوضية الاتحاد الافريقي باتخاذ إجراءات خاصة لضمان تمثيل المرأة على جميع المستويات والتحقيق الكامل للتمثيل المتساوي بين النساء والرجال في المناصب على مستوى جميع المناصب العليا بما في ذلك بين الموظفين السياسيين والخاصين. وسيتم تعديل نظم ولوائح عاملي الاتحاد لضمان صدور أمر سياسة معزز يصمم خصيصا لتنفيذ المقرر.

40- منذ مباشرة مهامه في مارس 2017 كرئيس لمفوضية الاتحاد الأفريقي، قام الرئيس بتبني سياسات التوازن بين الجنسين والقيادة من خلال الدعوة لحقوق المرأة وتمكين المرأة والتوازن بين الجنسين فى القارة.

41- وكخطوة أولى، عين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ديوانا مكونا من مستشارين تمثل المرأة 56 منهم وذلك دليل على توفر الإرادة السياسية فى المفوضية الجديدة لإدماج المرأة في مناصب الإدارة والقيادة للتعجيل بتحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في التوازن بين الجنسين بحلول 2020. منذئذ، أجرى رئيس المفوضية مشاورات واسعة مع مختلف أصحاب المصلحة لضمان دعوة فعالة للمشاركة النشطة للمرأة وضمان مزيد من الشمولية السياسية والتسامح على مختلف المستويات.

42- يبين الجدولان أدناه التمثيل الجنساني داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2017 و2018 ونسبة الذكور مقابل الإناث في أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى في نفس السنة.

الجدول 1: التمثيل الجنساني داخل مفوضية الاتحاد الافريقى لعام 2017

	الإناث	الذكور	الإجمالي الكلي	النسبة المئوية للإناث %	النسبة المئوية للذكور %
المنتخبون	5	5	**10**	50	50
الرئيس		1	**1**	0	100
نائب الرئيس		1	**1**	0	100
المفوضون	5	3	**8**	63	38
الخدمات العامة	338	564	**902**	37	63
خ ع أ 2	12		**12**	100	0
خ ع أ 3	8	35	**43**	19	81
خ ع أ 4	101	30	**131**	77	23
خ ع أ 5	122	127	**249**	49	51
خ ع أ 6	31	26	**57**	54	46
خ ع ب 1		1	**1**	0	100
خ ع ب 10		12	**12**	0	100
خ ع ب 2		1	**1**	0	100
خ ع ب 5	19	22	**41**	46	54
خ ع ب 6	27	85	**112**	24	76

خ ع ب 7	5	115	**120**	4	96
خ ع 8	11	86	**97**	11	89
خ ع 9	2	24	**26**	8	92
المهنيون	224	550	**774**	29	71
مد 1	12	26	**38**	32	68
م 1	25	27	**52**	48	52
م 2	65	150	**215**	30	70
م 3	66	192	**258**	26	74
م 4	17	65	**82**	21	79
م 5	33	72	**105**	31	69
م 6	6	18	**24**	25	75
الشباب	55	37	**92**	60	40
الإجمالي الكلي	622	1156	**1778**	35	65

الجول 2: نسبة الذكور والإناث لعام 2017 في أجهزة الاتحاد الافريقى

أجهزة مؤسسات الاتحاد الأفريقى	العدد الإجمالي للرجال	العدد الإجمالى للنساء	الإجمالي الكلي	النسبة المئوية للرجال %	النسبة المئوية للنساء %
المؤتمر	54	1	55	98.8	1.8
المجلس التنفيذي	45	10	55	81.81	18.18
لجنة الممثلين الدائمين	44	11	55	80	20
مجلس السلم والأمن	11	4	15	73.33	26.67
لجنة الاتحاد الأفريقى للقانون الدولي	7	4	11	63.63	36.37
مكتب البرلمان الأفريقى	3	2	5	60.00	40.00
مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	4	1	5	80.00	20.00
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	6	5	11	54.55	45.45
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	5	6	11		
اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته	4	7	11	36.37	63.63

التقدم في تنفيذ المادة 6: حقوق الإنسان للمرأة

43- نظمت مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية عدة منابر سياسة لأصحاب المصلحة المتعددين ومنها الاجتماع التاسع للاتحاد الأفريقى قبل القمة حول مسائل الجنسين المنعقد في يناير 2017 في أديس أبابا تحت عنوان " تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب : تمكين الشباب والشابات "

جنبا إلى جنب مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017 والأهداف الرئيسية لذلك الاجتماع تتمثل في تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار فى الشباب وخاصة الشابات لتسخير العائد الديموغرافي الأفريقي من خلال القيادة والمشاركة المدنية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديد استراتيجيات ملموسة بما في ذلك تدخلات السياسة لتمكين الشباب وتوفير الفرص لتنمية وتأمين حقوقهم نحو أجندة 2063 .

44- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقى فى الدورة الحادية والستين للجنة المعنية بوضع المرأة المنعقدة في مارس 2017 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك والتي استخدمت لإدماج الموقف الموحد للاتحاد الأفريقى من المساواة بين الجنسين في برنامج هذا المنبر العالمي كما اتفق عليه وزراء الاتحاد الأفريقى المعنيين بمسائل الجنسين وشؤون المرأة خلال المشاورات قبل القمة التى أجريت في يناير 2017 تحت موضوع الأولوية " التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير" وكانت فرصة لتمكين مفوضية الاتحاد الأفريقى من القيام بدورها في تعزيز حقوق المرأة في القارة وكان الهدف منها هو ضمان إدماج موقف الاتحاد الأفريقى من المساواة بين الجنسين فى المنابر العالمية ومتابعة تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها على مستوى الاتحاد الأفريقى .

45- فى عام 2017، تم الاحتفال بيوم المرأة الدولي في نهاية مارس 2017 تحت عنوان " المرأة الأفريقية وخاصة الفتيات الأفريقيات في عالم العمل المتغير 50/50 بحلول 2063 ". في تلك المناسبة، نظم الحوار الأفريقى حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. خلال الاحتفالات، تم إطلاق حديقة التماثيل التاريخية والصور التذكارية للأمهات المؤسسات لمنظمة النساء الأفريقيات فى المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا، أثيوبيا. وسيتم تحديد موقع هذه الحديقة الدائمة فى مكان جيد داخل باحة مفوضية الاتحاد الأفريقى لضمان طهور مسائل المرأة.

46- تم الاحتفال بيوم المرأة الأفريقية في غينيا في يوليو 2017. وكان موضوعه هو "منظمة النساء الأفريقيات كوكالة متخصصة للاتحاد الأفريقى، الرؤية والرسالة " مما أتاح الفرصة للمعلومية ونشر الوعي بالمكانة الجديدة والفرص التى يتم توفيرها لمنظمات النساء في الدول الأعضاء وعلى المستوى الدولي في تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام التزامات حقوق المرأة الواردة فى أجندة 2063.

47- وكانت الاحتفالات أيضا بمثابة الإعراب عن التقدير للسيدة حاجة جان مارتن سيسي، إحدى الأعضاء المؤسسين والأمينة العامة الأولى لمنظمة النساء الأفريقيات التى توفيت في عام 2018. وقد أصدر رئيس المفوضية رسالة بهذه المناسبة للاحتفال بيوم منظمة النساء الأفريقيات.

48- عقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى الرابع للاتحاد الأفريقى حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا، أثيوبيا تحت عنوان " تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب: تمكين الشباب والفتيات". تميز عام 2017 بتقييم سياسة مسائل الجنسين للاتحاد الأفريقى لعام 2009 وإعداد الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018 – 2027) وتطوير مواد المعرفة الخاصة بمسائل الجنسين وذلك تنظيم الاجتماع الثانى للجنة الفنية المتخصصة لمسائل الجنسين.

49- فى 2 يونيو 2017 وتحت قيادة رئيس المفوضية وبالشراكة مع الأمم المتحدة، تم إطلاق " شبكة القائدات الأفريقيات ". وتسعى هذه المبادرة إلى إيجاد حيز للنساء الأفريقيات لتقاسم خبرات القيادة والدروس المستخلصة من مختلف المجالات وكذلك إنشاء صندوق يركز على التعجيل بنمو الأعمال التجارية التابعة للنساء الأفريقيات.

50- مع تجديد التزامها بتمكين المرأة، نظمت إدارة شؤون السياسة كأمانة للمنظومة الأفريقية للحكم بالتعاون مع مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية اجتماعا فى لوساكا زامبيا من 1 إلى 3 نوفمبر 2017 شارك فيه 85 رجلا وامرأة وقائدات سياسة مخضرمة وفتيات عاملات فى مجال السياسة وأخريات يتطلعن إلى لعب دور فى السياسة وخبراء مسائل الجنسين ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات مجتع مدني وشركاء إنمائيين ودوائر أكادمية وممثل إعلام من كل واحد من أقاليم الاتحاد الأفريقى الخمسة.

51- كان هدف الاجتماع هو استعراض المشاركة المجدية للشابات فى العمليات السياسية. ويسعى الاجتماع إلى تفكير موضوعي حول التقدم المحرز حتى الآن والتحديات التى تمت مواجهتا وكذلك تعزيز مشاركة الفتيات فى العمليات السياسية فى أفريقيا. ناقش المشاركون موضوع استخدام الاستراتيجيات العملية وتنفيذ توصيات السياسة للمشاركة المجدية للفتيات في العمليات السياسية كما ورد ذلك في أجندة 2063.

التقدم في تنفيذ المادة 7: حقوق الأرض والممتلكات والميراث

52- يعترف الاتحاد الأفريقى، من خلال " الإعلان حول مسائل وتحديات الأرض في أفريقيا " في 2009 بدور المرأة في التنمية ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز أمن ملكية الأرض للمرأة ملاحظا أن ذلك يتطلب عناية خاصة. ووفقا لهذا الالتزام أجازت لجنة الاتحاد الأفريقى الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التي اجتمعت في أكتوبر 2015 هدف "تخصيص 30% من الأرض للمرأة من خلال الأدوات التشريعية وغيرها من الآليات" بحلول 2025.

53- إقرارا بما يتطلبه ذلك، أجازت اللجنة الفنية المتخصصة تحويل مبادرة سياسة الأرض للاتحاد الأفريقى/البنك الأفريقى للتنمية/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية إلى مركز إفريقي لسياسة الأرض وذلك لتوفير القيادة والتنسيق وبناء الشراكات وتعزيز الدعوة للسياسة دعما للدول الأعضاء واللاعبين الآخرين في قطاع الأرض. وقد تم إطلاق المركز خلال المؤتمر الثانى حول سياسة الأرض في أفريقيا 14 – 17 نوفمبر 2017.

54- ويتكون عنصر رئيسي للمركز من برنامج خاص سيركز أساسا على المرأة والأرض في أفريقيا بغية تخصيص 30% كهدف لتخصيص الأرض للنساء الأفريقيات كواقع. سيساهم هذا البرنامج في الدعوة والتوصل حول حقوق ملكية المرأة للأرض وتطوير قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الأرض على تناول مسائل الأرض ذات الصلة بالجنسين على نحو أفضل وسيكون تنفيذه أيضا بشراكة مع الجامعات ومراكز التميز الأفريقية ويساهم في البحث ونشر المعرفة والرصد والتقييم بغية توفير الأدلة لصياغة السياسات وتنفيذها في مجال حقوق ملكية الأرض للمرأة.

التقدم في تنفيذ المادة 8: تعليم الفتيات والنساء

55- في عام 2017، قام مركز الاتحاد الأفريقى/المركز الدولي للتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا بعدد من الأنشطة التى ترمي إلى استبقاء عدد أكبر من الفتيات في المدارس وفقا للركيزة الثالثة لاستراتيجية التعليم القارية لإفريقيا وأجندة 2063 وأهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة والمنظومة الجنسانية للاتحاد الأفريقيى.

56- قام المركز بمختلف الأنشطة في 2017 حول ثلاثة محاور رئسية هي:

1) الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الفتيات والنساء فى التعليم التي تركز على جميع الأدوات القانونية والسياسات المعتمدة والمصدق عليها على المستويات العالمية والقارية . وقد قام الاتحاد الأفريقى ومركز الاتحاد الأفريقى/المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء بوضع إطار لرصد وتقييم مستوى تنفيذ السياسة المتعلقة بتعليم الفتيات والنساء فى الدل الأعضاء في الاتحاد الأفريقى.

2) التعليم الجنسانى وبيئة التعلم التي تراعي المنظور الجنساني.

57- حدد مركز الاتحاد الأفريقى/المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء الممارسات التي جرت عليها العادة في بعض الجامعات. وانطلاقا من هذا السياق، قام مركز الاتحاد الأفريقى/المركز الدولى لتعليم الفتيات والنساء بزيارات ميدانية " لبيئة التعليم والتعلم التي تراعي المنظور الجنساني فى الجامعة الأفريقية " وكشفت نتائج البحث عن أن الجامعة الأفريقية تواجه مختلف التحديات من قبيل عدم التوازن الجنساني المستمر وخاصة فى مجالات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات مما يحد من مشاركة المرأة في التدريب والبحث المتقدم في مرحلة الدراسات العليا وكذلك انعدام فهم مسائل الجنسين في مؤسسات التعليم، من بين أمور أخرى.

3- استبقاء الفتيات فى المدارس:

58- لاستبقاء الفتيات فى المدارس ولتعزيز اهتمامهن فى مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وقطاعات التعليم والتدريب الفني والمهني (خاصة القطاعات التى يهمن عليها الرجال)، قام مركز الاتحاد الأفريقي/ المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء بوضع مختلف الاستراتيجيات والشبكات مع وزارات الاتحاد الأفريقى من مختلف الحقائب (بما يتعدى مجال التعليم) ومع منظمات المجتمع المدني والقادة التقليديين وزعماء الأديان والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والإعلام والفتيات والنساء.

التقدم في تنفيذ المادة 9: البروتوكول حول حقوق المرأة فى أفريقيا

59- في مارس 2017 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، أطلقت مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية التقرير عن حالة حقوق المرأة في أفريقيا. وكان الهدف من هذا التقرير هو إذكاء الوعي بمحنة النساء السجينات والمصابات بالمهق والتطورات في القوانين منذ بدء نفاذ بروتوكول مابوتو. وقد تم إعداد هذا التقرير وتنفيذه بالتعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة.

60- **في إطار التحضير لبعثات الدعوة القطرية إلى الدول الـ16 التي لم تصدق بعد على بروتوكول مابوتو والمخطط لها في عام 2018، قامت ميدرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية، بالتعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا وتحالف التضامن من أجل حقوق المرأة في أفريقيا، بإعداد موجزات قطرية واستراتيجيات الدعوة للتصديق على البروتوكول في عام 2017**. وتوفر الموجزات القطرية معلومات أساسية، بما في ذلك التحديات والفرص التي ينبغي مراعاتها عند إيفاد البعثات. وتصاحب الموجزات استراتيجيات دعوة تم وضعها في سياق الحالة الخاصة لكل دولة عضو.

61- في أبريل 2017، قام البروفيسور ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي، بتعيين فخامة الرئيس نانا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا أول قائد الاتحاد الإفريقي لمسائل الجنسين والتنمية وذلك لتوفير القيادة والدعم السياسي لرؤساء الاتحاد الإفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ ولايتهم من أجل تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا.

62- وتماشياً مع هذا التعيين الجديد، أطلق فخامة الرئيس نانا أكوفو أدو في نوفمبر 2017 مبادرة المساواة بين الجنسين والتنمية من أجل أفريقيا والتي تسعى إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة. وتتسق هذه المبادرة مع الحقوق المعترف بها والمضمونة بموجب بروتوكول مابوتو. ولتعزيز التصديق على بروتوكول مابوتو من قبل الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، سيعقد الرئيس نانا أكوفو أدو اجتماعاً تشاوريا رفيع المستوى في 29 يناير 2018، على هامش قمة الاتحاد الإفريقي الثلاثين. وسيحضر الاجتماع الرفيع المستوى رؤساء دول وحكومات 16 بلداً لم تصدق على بروتوكول مابوتو. وسيدعم هذا الاجتماع التشاوري بعثات الدعوة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن التصديق على بروتوكول مابوتو وتعميمه وتنفيذه والتي تم التخطيط له لعام 2018.

63- خلال المنتديات المختلفة حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي نظمتها المفوضية في عام 2017، طُلب من الدول الأعضاء التي لم تصدق على البروتوكول أن تفعل ذلك.

التقدم في تنفيذ المادة 10: إنشاء برنامج إيدز واتش آفريكا

64- خلال قمة يوليو 2017، إعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقى الإطار الاستراتيجي لبرنامج إيدز واتش آفريكا والذي من شأنه أن يعزز البرنامج كأعلى أداة قارية للعمل المشترك والدعوة والمساءلة فيما يتعلق بالقضاء على إيدز والسل والملاريا.

65- خلال الاجتماع، أجاز القادة خطة المعالجة الطارئة للتعجيل بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية فى كل من غرب ووسط أفريقيا كإقليم يتخلف عن الركب فى الاستجابة. أجاز الاجتماع أيضا مبادرة مليوني عامل صحي للمجتمع لتوفير فرص العمل اللائق مع تسخير قدراتهم في نظام صحي متكامل ومتواصل.

التقدم في تنفيذ المادة 11: إنشاء صندوق ائتمان إفريقي للمرأة:

66- خلال الفترة قيد البحث، كان التركيز على استكمال المشاريع المتبقية فى إطار صندوق المرأة الأفريقية. وعليه، قامت مديرية الشؤون المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقى بـ 18 تحويلا لمشاريع 2011، 2012، 2013. وبالجملة، تلقى 24 مشروعا ما بين 2012 و2017، ما نسبته 100% من التمويل بينما تلقى 76 مشروعا 80% من التمويل المعتمد وذلك من بين 145 مشروعا معتمدا للسنوات من 2011 – 2013. وبالنسبة للسنتين 2014 و2015، إعتمدت لجنة توجيه الصندوق 101 مشروع ولكن نظرا للصعوبات المالية، سيتم تمويل 19 فقط من هذه المشاريع. وستتم مراجعة المقترحات للسنتين 2016 و 2017 في 2018.

التقدم في تنفيذ المادة 12: الالتزام بالابلاغ السنوي

67- يلخص الجدولان 3، 4 أدناه استجابة الدول الأعضاء لواجباتها المتعلقة بالإبلاغ وفقا للمادة 12 من الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وكما ورد في التقرير الثاني عشر، فإن أكثر الدول الأعضاء استمرارا في رفع تقاريرها السنوية كلها هي السنغال وموريتانيا وأثيوبيا. وتمثل هذه الدول الأعضاء الثلاث قدوة فى الممارسة الجيدة فيما يتعلق بتقديم تقاريرها عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين. لم تقدم البلدان الأربعة التالية: الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بساوو والمغرب تقاريرها الأولية بعد ويجب تنظيم زيارات كسب التأييد إلى هذه البلدان لتوعيتها بأهمية تقديم تقاريرها عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين.

الجدول 3: أداء دورة رفع الدول الأعضاء تقاريرها

سنة التقديم	سنة الإبلاغ	دور الإبلاغ	عدد البلدان	النسبة المئوية
2006	2007	1st	1	1.85
2007	2008	2nd	8	14.81
2008	2009	3rd	7	12.96
2009	2010	4th	3	5.55
2010	2011	5th	24	44.44
2011	2012	6th	3	5,55
2012	2013	7th	8	14.81
2013	2014	8th	14	25.92
2014	2015	9th	15	27.77
2015	2016	10th	13	24,07
2016	2017	11th	28	52.83
2017	2018	12th	11	20

الجدول 4: تواتر تقديم الدول الأعضاء تقاريرها

الرقم التسلسلى	نوع التقرير	مواصلة تواتر تقديم اتقارير	النسبة المئوية الإجالي لدول الأعضاء
1	التقرير الأول	51	94.44
2	التقرير الثانى	42	76.36
3	التقرير الثالث	32	58.18
4	التقرير الرابع	16	29.09
5	التقرير الخامس	7	12,72
6	التقرير السادس	3	5.45
7	التقرير السابع	1	1.82
8	التقرير الثامن	1	1.82

ثالثا: نظرة عامة عن التقدم المحرز فى تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية

68- يوفر هذا القسم نظرة عامة عن تنفيذ الإعلان فى إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهي الكوميسا فى 2017.

69- قامت الكوميسا بصياغة خطة رصد عملية تنفيذ سياسة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لدعم تنفيذ السياسة الإقليمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية التى أجازها مجلس وزراء الكوميسا في 2016.

70- قامت الكوميسا بتشكيل لجنة الكبار مكونة من النساء والرجال. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الكوميسا بمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء لضمان السلام.

71- قامت الكوميسا بإنتاج نشرة إحصاءات جنسانية تبرز وضع المرأة فى الدول الأعضاء وتتضمن معلومات عن الوضع الاقتصادي للمرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعنف القائم على نوع الجنس والتوازن بين الجنسين فى القيادة والسياسة وصنع القرار وحقوق الإنسان للمرأة.

72- وفيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس، فإن البلدان التى قامت بتوفير البيانات أبرزت أن انتشار هذا النوع من العنف لا يزال مرتفعا. وبالنسبة للتوازن بين الجنسين في القيادة وصنع القرار، تشير البيانات الواردة من الدول الأعضاء في الكوميسا إلى أن مستوى تمثيل المرأة لا يزال منخفضا.

73- نظمت الكوميسا تدريبا جنسانيا لثلاثين مهنيا من كل من الأمانة والدول الأعضاء حول البرمجة الجنسانية لتقوية المهارات التحليلية الجنسانية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأمانة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتنظيم دورة تدريبية إلكترونية جنسانية وتم تدريب 73 مهنيا خلالها الدول الأعضاء والأمانة.

74- وفيما يخص مسائل حقوق الإنسان، قامت الكوميسا ببعثات التوعية إلى دول أعضاء مختارة للدعوة إلى التوقيع والتصديق على الميثاق الاجتماعي الذي اعتمده المجلس في 2014 ويوفر إجراءات تعزيز حقوق

الإنسان والشعوب وكذلك التوجيه حول التنمية الاجتماعية. فضلا عن ذلك، قامت الأمانة بصياغة خطة تعقب تنفيذ السياسة الجنسانية وإطار الدعم الاجتماعي للنساء والشباب عبر الحدود

75- تقوم الكوميسا أيضا بحث الدول الأعضاء على تقديم تقاريرها المرحلية السنوية عن تنفيذ برامج الخطة العشرية للمساواة بين الجنسين، وقدمت 19 دولة عضوا تقاريرها.

رابعا: الخلاصة:

76- يبرز التقرير الثانى عشر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين بعض الإنجازات التى حققتها مفوضية الاتحاد الأفريقى والكوميسا فى تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا في 2017. وبينما تم تحقيق إنجازات كبيرة في تنفيذ الإعلان، هناك 16 دولة عضوا لم تصدق بعد على البروتوكول ويتم حثها على المبادرة إلى ذلك كما يتعين على تلك التى صدقت على البروتوكول على التعجيل بتعميمها محليا وتنفيذها حتى تصبح حقوق المرأة فى أفريقيا أمرا واقعا.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-06-29

Twelveth Report of the African Union Member States on the Implementation of the African Union Solemn Declaration on Gender Equality in Africa (SDGEA)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8857

Downloaded from African Union Common Repository